4- مبادئ التنمية المستدامة:

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة الى التنسيق بين كل السياسات التكنلوجية والاقتصادية والاجتماعية في إطار خطة شاملة للتنمية توظف فيها كل الموارد البشرية، والموارد الطبيعية بطريقة عقلانية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يهدف الى تحسين نوعية الحياة والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة وتعتبر هذه المبادئ بمثابة مرتكزات أساسية للبلوغ إلى التنمية المستدامة وبدون هذه المبادئ لا يمكن الحديث عن هذا النموذج التنموي. وعليه فان التنمية المستدامة تقوم على عدة مبادئ وهي:

- **مبدأ العدالة بين الأجيال:**

يحث هذا المبدأ على وجوب ترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية تلك الثروات، بالإضافة الى ضرورة تحقيق العدالة بين الجيل الحالي من خلال التوزيع العادل للثروات مع تأمين الاحتياجات الأساسية لكل فئات المجتمع.

- **مبدأ الحيطة :**

يهدف النشاط الوقائي في حماية البيئة إلى منع إلحاق الضرر بالبيئة أوعناصره عن طريق استخدام آليات ملائمة وقائية قبل الشروع في إعداد مخطط أو إنجازمشروع معين، فهي آليات سابقة تختلف عن الإصلاح والردع كآليات لاحقة يمكن استعمالها بعد تعرض البيئة لأضرار محققة.

ذلك أن النهج القائم على أساس الاحتراز المسبق واستشراف الأخطار المحدقة بالبيئة يعد أسلوبا أكثر فعالية في المحافظة على البيئة ، فالكلفة الاقتصادية للوقاية من التلوث أقل من كلفة معالجة آثاره كما أن بعض المخاطر البيئية تخلف آثار لا يمكن إصلاحها كما في حالة التلوث الذوقد ظهر المبدأ الوقائي أو مبدأ الحيطة للمرة الأولى في مطلع الثمانينات من القرن الماضي ثم في إعلان ريو دي جانيرو علم 1992حيث نصت المادة 15 من الإعلان على أنه حيثما وجدت تهديدات بأضرار خطيرة للبيئة لا يمكن إصلاحها رغم عدم ثبوت وجود التأثيرات السلبية علميا، فلا يجوز التذرع بالافتقار إلى التقنين العلمي الكامل كحجة لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي أو اتخاذ الاجراءات المناسبة لتجنب أو التقليل من هذه الأضرار.

ولقد تبنى المشرع الجزائري ضمن التوجه الجديد لحماية البيئة مبدأ الاحتراز أو الحيطة في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من القانون رقم 03- 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث نصت على أن" **:مبدأ الحيطة، الذي يتعين بمقتضاه أن لا يكون عدم توفر التقنياتي يؤدي إلى انقراض الكائنات الحية النباتية أو الحيوانية وحالات التلوث الإشعاعي.**

نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، و يكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة."

- **مبدأ الإعلام والمشاركة في القرارات:**

تحتاج تحقيق التنمية المستدامة الى شعور المنتفعين بمسؤوليتهم المشتركة اتجاه البيئة ومكافحة كل الضغوط على الموارد الطبيعية، لذلك فان اشراك فئات المجتمع في هذا المسعى أمر مهم جدا خاصة عند اتخاذ القرارات ووضع المخططات البيئية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني. كما تساهم الإدارة في تفعيل حماية البيئة من خلال إعلام الجمهور بكل المسائل البيئية، وهذا من أجل خلق ثقافة بيئية.و تكمن أهمية هذا المبدأ في أن المشاركة الشعبية تساعد على رفع مستوى الوعي البيئي الذي يشكل بدوره عاملا حاسما في نجاح جهود حماية البيئة كما أن المشاركة في صناعة القرارات ذات الأثر البيئي والحق في الحصول على العدالة البيئية تسهم في تسهيل عملية تنفيذ التشريعات البيئية.

- **مبدأ الاندماج:**

يقتضي مبدأ الاندماج دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها، ويشكل التخطيط الوسيلة الأساسية التي بموجبها تضمن الدولة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ويكون ذلك وفق تقدير الإمكانيات وتسطير أهداف يجب بلوغها .وعليه فإن مبدأ الاندماج يقصد به؛ وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشاريع التي يتضمنها المخطط.

- **مبدأ الملوث الدافع :**

يقتضي هذا المبدأ تحميل الملوث كلفة التلوث الناجم عن نشاطه، دون أن يؤثر هذا الأمر على التجارة الدولية وعلى تشجيع الاستثمارات ، إن الهدف من وراء لإقرار هذا المبدأ هو إلقاء عبء التكلفة الاجتماعية للتلوث على الذي يحدثه فهو صورة من صور الضغط المالي على الملوث ليمتنع عن تلويث البيئة أو على الأقل تقليص التلوث الناجم عن نشاطه الصناعي والبحث عن التكنولوجيات الأقل تلوثا.